(الأمناء) تكشف في عدة حلقات حقيقة تورط الأمم المتحدة بدعم ميليشيا إيران الحوثية وتسرد كل الحقائق (١)..

الشراكة بين الحوثيين والأمم المتحدة

مخطط التوزيع الجغرافي لانشطة التدريب والتوعية الممولة أمميا

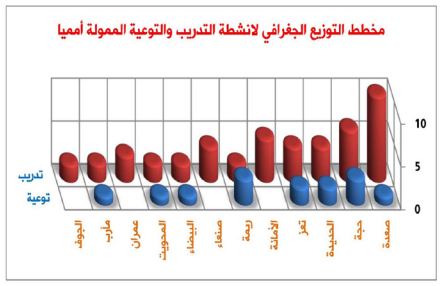

جدول رقم (1) يبين إجمالي الدعم المالي المعلن الذي تسلمه الحوثيون خلال فترة التقرير

م	نوع الدعم	إجمالي التكلفة بالدولار	التاريخ/الفترة
1	تكلفة مشروع نزع الألغام الطارئ	39.931.920	المرحلة الأولى
2	تكلفة مشروع نزع الألغام الطارئ	75.968.150	المرحلة الثانية
3	إجمالي الدعم السنوي الثابت	10.500.000	2016-2022م
4	دعم عاجل لنزع الألغام	14.000.000	2017م
5	دعم عاجل لنزع الألغام	20.000.000	2018م
6	دعم طارئ لنزع الغام الحديدة	7.500.000	2021م
	الإجمالي	167.900.070	

مخطط يبين التوزيع النوعي الدعم المالي الأممي المقدم للحوثي

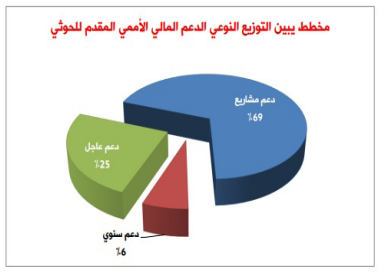

مخطط يبين التوزيع النوعي للانشطة الحوثية الممولة أمميا

• «الأمناء» تنشر بالأرقام خفايا وأسرار دعم وشراكة أممية حوثية

• دعم أممي ماليًا وتقنيًا ولوجستيًا لمراكز يسيطر عليها الحوثي

• كيف أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي داعمًا رئيسًا للحوثي؟

«الأمناء» قسم التقارير:

حصلت «الأمناء» على تقرير حقوقي يرصد ويوثق تورط هيئات ومكاتب الأمم المتحدة باليمن في دعم زراعة الألغام والمشاركة مع جماعة الحوثي في قتل وإصابة آلاف المواطنين، وهو ما يؤكد شراكة الأمم المتحدة في قتل الشعب من خلال هذا الدعم الذي يستخدمه الحوثيون في عملياتهم العسكرية ضد المواطنين.

وتنشر «الأمناء» في عدة حلقات تفاصيل التقرير الذي حمل عنوان «دعم الموت.. شراكة في الجريمة» الجزء الأول.

ويوضح التقرير قيام الأمم المتحدة عبر وكالاتها ومكاتبها بتقديم الدعم المالي والتقني واللوجستي والسيارات للمراكز التي تسيطر عليها مليشيا الحوثي تحت غطاء «نزع الألغام» والعالم جميعًا يعلم بأن مليشيا الحوثي هي من تقوم بزراعة الألغام وهي الجهة المتفردة بهذه الجريمة.

ورصد التقرير تقديم مبلغ "مائة وسبعة وستين مليون دولار"، أي بصرف مائة وخمسة وثمانين مليار يمني، و(٤٢٠) سيارة، كما شمل التقرير قائمة العار الاممية لعدد من مسئولي الوكالات والمكاتب التي قدمت دعما لمليشيا الحوثي بهذا الشأن.

ووثق التقرير الصادر عن الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات «هود»، بالشراكة مع منظمة شاهد للحقوق والتنمية، ويمن رايتس للحقوق والتنمية ومنظمة حريتي للتنمية وحقوق الإنسان، ومنظمة عين لحقوق الإنسان، 15 منحة مالية قدمتها الأمم المتحدة عبر "برنامجها الإنمائي وبعثة أونمها ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة» لجماعة الحوثي تحت غطاء إنساني عنوانه (إزالة ومكافحة الألغام في اليمن) وبقيمة إجمالية قدرها 167.221.136 $ بين 2016م – 2022م.

وشملت المنح إجمالي تكلفة المرحلة الأولى من مشروع مكافحة الألغام الطارئ وكذا الدعم السنوي الثابت والدعم العاجل الذي يقدمه البرنامج بين الفينة والأخرى للجماعة تحت ذات الغطاء.

ووثق التقرير تقديم الأمم المتحدة وبعثتها لدعم اتفاق الحديدة ((UNMHA 420 سيارة حديثة لجماعة الحوثي بالحديدة منها 20 سيارة دفع رباعي نوع (بيك آب) سلمها البرنامج الإنمائي للجماعة بحجة دعم جهود نزع ومكافحة الألغام، إضافة إلى 400 سيارة دفع رباعي نوع (جيب) تم تقديمها تحت مسميات مختلفة منها «الخدمات الإسعافية" و"خدمات الرش".

ورصد التقرير 60 نشاطا وفعالية نفذتها جماعة الحوثي بتمويل من اليونسيف وجهات أممية أخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وتوزعت بين 46 دورة تدريبية لعناصر حوثية تحت مسمى حملات التوعية بمخاطر الألغام، و14 حملة توعوية في 12 محافظة هي (صعدة، حجة، الحديدة، امانة العاصمة، صنعاء، تعز، ريمة، المحويت، البيضاء، مأرب، عمران، الجوف).

وقال إن ثلاثة من المحافظات المستفيدة من هذه الأنشطة لم تكن ساحة للمواجهات ولم تشهد أي عملية زراعة للألغام خلال الحرب الدائرة وهي (أمانة العاصمة، ريمة، المحويت).

وأضاف أن هذا يأتي في الوقت الذي وثقت منظمة هود، قيام الحوثي بزراعة مليوني لغم وعبوة ناسفة خلال الـ8 سنوات الماضية وتسببت بمقتل 3024 مدنيا بينهم 647 طفلا و202 امرأة و160 مسنا و2015 رجلا بين 18- 50 عاما، وإصابة 4231 آخرين بجروح وتشوهات جسدية وإعاقات دائمة بينهم 1032 طفلا و285 امرأة و181 مسنا و2733 رجلا بين 18- 50 عاما، وألحقت أضرارا كلية وجزئية بـ5620 ممتلكات خاصة منها 1543 منزلا و320 منشأة تجارية وصناعية و923 وسيلة نقل و334 مزرعة ونفوق 2500 رأس ماشية، إضافة إلى تضرر 565 منشأة عامة كليا وجزئيا بينها 101 مرافق تعليمية و32 مرفقا صحيا و64 مقرًا حكوميًا و15 مقرا لهيئات ومنظمات أهلية و77 دور عبادة و38 معلما أثريا، وتدمير 135 طريق وجسر و103 خزان مياه.

واتخذ التقرير من قرارات مجلس الأمن الخاصة باليمن واتفاقية أوتاوا لسنة 1997م بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد- مرجعين أساسيين في توصيفه الدقيق لجريمة زراعة الألغام والعبوات الناسفة باليمن وكذا الدعم الأممي المشبوه الذي ساهم بشكل أو بأخر في تمويل وانعكاسات هذا الدعم على حياة وسلامة المدنيين في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

دعم الموت.. شراكة في الجريمة

وجاء في مقدمة التقرير: «من ينتظر نزع الألغام والعبوات الناسفة في اليمن على أيادي زارعيها هو أشبه بائع وهم يتاجر بمعاناة اليمنيين، بل ويسترزق منها وشريك أساسي في سفك دماء الأبرياء الذين سقطوا ضحايا تلك الألغام والعبوات طيلة سنوات الحرب التي مرت، وهذا حال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) الذي صنف كداعم رئيس لجماعة الحوثي رغم إدراكه المسبق بأنها تحمل مشروع موت لليمنيين ولا علاقة لها مطلقا بمشروع السلام".

وأضاف: «فوق الـ(160) مليون دولار إجمالي الدعم المالي المقدم من الأمم المتحدة لجماعة الحوثي المسلحة تحت يافطة (نزع ومكافحة الألغام في اليمن خلال الفترة الممتدة بين (أكتوبر 2016م – أكتوبر 2022م)، شاملة فقط (المخصص السنوي، تكلفة المرحلة الأولى من مشروع مكافحة الألغام، الدعم الطارئ) ناهيك عن الدعم الفني والتقني عبر تمويل عديد من البرامج التوعوية والتدريب والتأهيل تحت ذات اليافطة وكذلك الدعم المادي والعيني المتمثل في الأجهزة والمعدات".

وتابع: «الأمر الذي يضعنا وكل العالم أمام معادلة غاية في الصعوبة والتعقيد خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القاعدة النظرية والحسابية الثابتة (من كان جزء من المشكلة لا يمكن أن يكون جزء من الحل) والتي تقودنا إلى التساؤل عن وضع من يمثل المشكلة بكاملها وليس فقط جزء منها كما هو حال جماعة الحوثي الألغام في اليمن؟! وكيف يمكن التعاطي معها على ضوء هذه القاعدة؟ وهل من العقل والحكمة والمنطق أن يعول على «زارعي الموت» في إنقاذ حياة ملايين البشر المهددين بالموت ذاته".

وأكمل: «وفي حال أخضعنا الوضع لأحكام القاعدة رقم (83) من قواعد القانون الدولي العرفي التي تلزم طرف النزاع المسؤول عن استخدم ألغاما أرضية بإزالتها وإبطال ضررها على المدنيين فلماذا لا يشترط تحمل هذا الطرف جميع تكاليف عملية النزع والازالة كإجراء عقابي رادع لما أقدم عليه، وليس مكافئته ومنحة ملايين الدولارات التي قد ينفقها في تمويل أغراض عسكرية أخرى مثل زراعة الألغام عوضا عن نزعها.. لكن ما يحدث باليمن أشبه بحالة شاذة تتجاوز كل القواعد وتتعارض مع كافة القوانين فما يراه الجميع ويلمسه هو أن الأمم المتحدة بكل مكاتبه ووكالاتها تدعم الجريمة ومرتكبيها باسم مكافحتها، وتشعل فتيل الحرب تحت غطاء تحقيق السلام، وتشرف على زراعة الألغام بحجة نزعها، وتعمل ليل نهار من أجل تدمير مستقبل البلاد وأبنائه متذرعة ببناء وترميم حاضره، وتتخذ من تسويقها لمعاناة شعب طحنته الحرب وسيلة للتكسب وتحقيق مزيد من الأرباح".

منهجية التقرير

وأشار إلى أن التقرير يستمد معلوماته من قاعدة بيانات شاملة وكاملة تتضمن حجم الخسائر البشرية والأضرار المادية التي خلفتها جريمة زراعة الألغام والعبوات الناسفة من قبل جماعة الحوثي المسلحة باليمن على مدى (8) سنوات من عمر الحرب الدائرة، مدعمة بالأدلة والبراهين المستمدة من وقائع وأحداث تم توثيقها والتحقق منها عبر نزولات ميدانية ومقابلات مسجلة مع الضحايا المتضررين وذويهم وبعض الشهود على تلك الوقائع، كما يعتمد التقرير على عملية رصد وتتبع دقيق تكشف حجم الدعم والأموال التي تلقتها جماعة الحوثي خلال الفترة ذاتها من بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب أونمها (UNMHA) ومنظمة اليونيسف (UNICEF) ومكتب مفوضيتها السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وشريكتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) تحت ذريعة إزالة الألغام وتطهير الأراضي الملوثة بمخلفات الحرب وغيرها من دورات التدريب والتأهيل وبرامج التوعية التي تصب في ذات الإطار".

وتابع: «يتخذ التقرير من قرارات مجلس الأمن الخاصة باليمن واتفاقية أوتاوا لعام 1997م بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد مرجعين أساسيين في توصيفه الدقيق لجريمة زراعة الألغام والعبوات الناسفة باليمن وكذا الدعم الأممي المشبوه الذي ساهم بشكل أو بأخر بتمويل هذه الجرائم وانعكاسات هذا الدعم على حياة وسلامة المدنيين بالمدى القريب والمتوسط والبعيد".

ويستند التقرير لعملية بحث وتقصي بشأن الجهود المزعومة للحوثي في مجال نزع الألغام وتطهير الأراضي الملوثة خلال المرحلتين الأولى والثانية من مشروع (مكافحة الألغام) الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنفذ عبر ما تسمى بالهيئة الوطنية للتعامل مع الألغام، ومركزها التنفيذي بصنعاء التابعتين لجماعة الحوثي، وكشف زيف كل الادعاءات وحجم المغالطات والتناقضات في الأرقام والإحصائيات المتعلقة بكميات الألغام المنزوعة والمتلفة على ضواء التقارير المرفوعة من الجهة المنفذة مقارنة بما هو حاصل على أرض الواقع، أضف إلى ذلك الاستدلال ببعض الوقائع والشواهد التي تكشف الدور المشبوه للأمم المتحدة في تأجيج الصراع الدائر وعلاقة الشراكة بينها وبين جماعة الحوثي، سواء فيما يتعلق بصناعة وتمويل الموت الذي يتجرعها الأبرياء من أبناء الشعب او الشراكة الأممية مع الجماعة في قضايا الفساد المالي وغسل الجرائم الذي يعد أكثر خطورة من غسل الأموال عبر التماهي الأممي اللامحدود إزاء الانتهاكات والجرائم الحوثية اللامتناهية.

وتواصل «الأمناء» في الحلقة الثانية نشر تفاصيل التقرير.